



**PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE**

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

الاجتماع الرابع للجنة الدائمة الثالثة المعنية بالحوار
بين الحضارات وحقوق الإنسان
الجمعية العامة المنعقدة بجمهورية البرتغال
لشبونة 24-26 جوان/يونية 2009

التقرير التنفيذي

الجمعة ، 26 جوان/يونية 2009

الاجتماع الرابع للجنة الدائمة الثالثة المعنية بالحوار بين الحضارات وحقوق
الإنسان

ترأست الموقرة أزكين آزان Askin Asan (تركيا) الاجتماع الرابع للجنة الدائمة
الثالثة نيابة عن الموقر تيتنة علوي Titna Alaoui بسبب التزام له بالجزائر ، وذلك
بصفتها نائبة للرئيس. وافتتحت مناقشات هذا اليوم وعرضت جدول الأعمال كي
يتم اعتماده.

بعد ذلك تمت المصادقة على جدول الأعمال .

لخصت الموقرة آزان Asan أنشطة اللجنة الدائمة الثالثة إلى غاية هذه السنة
وعقبت بقولها إن اللجنة كانت نشطة للغاية في ثلاثة مجالات هي: قضايا الهجرة

و النوع الاجتماعي والمساواة ، و حوار الثقافات والحضارات. كما نشطت من جهة أخرى في إطار مجموعة الدراسة المعنية بالنوع الاجتماعي وقضايا المساواة ، في اجتماع عقد بروما. وخلال زيارة لاحقة قامت بها الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط إلى مدينة “أسيزي” Assisi في شهر مارس/ آذار، تم استقبالها من لدن كاتب الدولة للفتيكان، الكاردينال تارتسيزيو بيرتونني Tarcisio Bertone، كما حظيت بلقاء مع البابا بينيديكت السادس عشر Benedict XVI. وتوجه المجلد الأب برنار أردورا Bernard Ardura ، أمين المجلس البابوي للثقافة والكرسي المقدس ، وهنا الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط على مساهمتها في الحوار.

ودعت الموقرة آزان مقرري مجموعات الدراسة الخاصة لكي يقدموا تباعا أعمال لجانهم.

أ) مجموعة الدراسة الخاصة بالهجرة: الموقر محمود مهيدات (الأردن)

ذكر الموقر مهيدات في تقريره الذي كان مركزا على الهجرة القسرية أن جميع البلدان المتوسطية المعنية بقضية الهجرة ، بوجه من الوجوه، سواء كانت بلدان منشأ أو بلدان عبور أو بلدان استقبال للمهاجرين، وأنه ينبغي النظر إلى الهجرة في المنطقة باعتبارها ورقة رابحة أو عنصرا إيجابيا في المنطقة . ومن سوء الحظ أننا ما زلنا نشهد صعوبات في إدارة تيارات الهجرة يزيد في حدة تفاقمها الوضع الاقتصادي الراهن. وفي حين أن الهجرة الشرعية المنظمة تنظيما محكما يمكن أن تكون مفيدة ، فإن الهجرة غير الشرعية تمثل تهديدا بالنسبة إلى مجتمعاتها لأن القنوات التي تمر عبرها إنما هي شبكات الجريمة المنظمة وهي تستغل المهاجرين. ويحدد التقرير ثلاثة أسباب أساسية للهجرة القسرية: الهجرة بسبب النزاعات ، والهجرة بسبب التنمية ، وأخيرا الهجرة بسبب الكوارث والتغيرات المناخية. واحتج لذلك بأنه بصرف النظر عن أسباب الهجرة القسرية ، فإنه يجب تأمين الحقوق الإنسانية الأساسية والحماية القانونية ، لاسيما بالنسبة إلى النساء والأطفال ، نظرا إلى أنهما الصنفان الأكثر استضعافا من غيرهما.

النقاش

دعا الوفد الفلسطيني إلى احترام حقوق الفلسطينيين “ المهجرين قسرا ” وإلى عودتهم إلى أراضيهم ، وتعزيزها وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر 1948. و ذكر الوفد الأردني أنه من المهم الإشارة إلى أن إسرائيل بلد منقسم على نفسه بسبب نزاعات داخلية بين متطرفين ومعتدلين . وأشار الوفد الجزائري إلى أن السلطات المسلمة بوجه عام في حاجة إلى مواجهة مسألة الهجرة القسرية. وبين الوفد السلوفيني أن الهجرة موضوع كوني يخص جميع الدول المتوسطة بصرف النظر عن الدين ، وأن هدفنا النهائي إنما هو إنشاء الظروف التي تسمح بتجنب عمليات تهجير على نطاق واسع . ولتلك الغاية فإنه توجد حاجة عاجلة لسن تشريع دولي . كما أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى اعتماد تشريع يكون أكثر توافقا مع مثل الأمم المتحدة العليا وأقل تضيقا. إن الإطار التشريعي الحالي للاتحاد الأوروبي قد بنى جدارا حول أوروبا . كما أنه يقوم على فلسفة مفادها أن الهجرة خطر محقق يتهدها. وقد آن الأوان لمجابهة الأسباب الجذرية لقضية الهجرة من زاوية نظر إنسانية . كما اقترح الوفد الجزائري أن تعالج معها أيضا قضية “ هجرة الأدمغة ” ، إذ توجد ، على سبيل المثال، هجرة كبيرة لشبان من بلدان المغرب في اتجاه كندا. وأشار الوفد الصربي إلى مشكلته الخاصة ذات الصلة بالهجرة القسرية في أوروبا ، وهو ما لا تحيط به الجمعية البرلمانية بالقدر الكافي . ذلك أن بعض المهاجرين قسرا قد وفدوا إلى صربيا من كرواتيا ومن البوسنة كما أنهم هاجروا داخليا. واقترح الوفد تشكيل مجموعة دراسة خاصة لمعالجة مسألة هذا النوع من الهجرة غربي البلقان. فمعظم المهاجرين من الصرب ، ولكنهم أيضا من المسلمين والبوسنيين والكروات والجيبسيين Gypsies .

ووافق المقرر مهيدات على أن تلك الدراسة يمكن أن تُشكّل أساسا لعمل المجموعة مستقبلا. واعترض قائلًا إن ما يسمى بـ«هجرة الأدمغة» إلى كندا ليس قضية متوسطة. وتم اقتراح إمكانية تضمين الإشارة إلى فلسطين في إحالة أسفل نص المقرر.

وتمت المصادقة على كل من المقرر و التقرير

(ب) مجموعة الدراسة الخاصة المعنية بالنوع الاجتماعي وقضايا المساواة. الموقرة
أزكين آزان (تركيا) والموقرة هدى بيزيد بليش (تونس)

بينت الموقرة آزان أن مجموعة الدراسة الخاصة هذه قد أولت عناية خاصة للمرأة في الحياة السياسية داخل المنطقة المتوسطية ، وأن التقرير قد طرح الشروط المسبقة التي ينبغي توفرها لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية كما رسم خارطة للعوائق التي تقوم عقبة أمام مشاركتها تلك وهي : قلة الموارد المالية، قلة المعرفة،- فأمية المرأة ظلت مشكلة بالنسبة إلى بعض الدول المتوسطية -، ثقافة وواقع اجتماعي يقومان على التمييز- السباق من أجل توفير حاجيات الأسرة. كما سلط التقرير الضوء على واقع المرأة في المغرب وتونس وتركيا. وبينت الموقرة بيزيد بليش أن البلدان العربية الإسلامية يمكنها أن تحقق أهدافا مماثلة لتلك التي تم التوصل إليها في بلدان شمال إفريقيا، مستشهدة بحالة تونس ، التي لها تاريخ وثيق الصلة بتعزيز حرية المرأة. فهي إلى غاية هذا التاريخ ، البلد المسلم الوحيد الذي ألغى تعدد الزوجات من نصوصه القانونية . كما أن «مجلة الأحوال الشخصية» تحظر التمييز بين الجنسين ، ولكن أهم من ذلك أن وضعية المرأة تتحكم فيها أربعة عوامل هي : الإرادة السياسية(ينبغي أن تكون نسبة تمثيلية المرأة في الانتخابات المحلية /الوطنية لا تقل عن 30 ٪ ؛ مكافحة الأمية (التعليم إجباري ومجان)؛قضايا الصحة الإنجابية (تقدم وسائل منع الحمل للمرأة مجانا لتمكينها من تحديد مصيرها بنفسها) ؛وجود جمعية تقوم بحملات من أجل حقوق المرأة .

النقاش

كانت السيدة أسماء الشرايبي من الوزارة المغربية بالمكلفة بشؤون الجالية المغربية بالخارج محل ترحيب من المقررين . ثم قدمت عرضا مُحيّنا لما كانت قدمته بروما

حول وضعية المرأة المغربية في إطار السياسات التي عيّنت الانتخابات المحلية في مارس /أذار 2009. فقد وصل المغرب إلى نسبة 12 ٪ من تمثيلية المرأة على صعيد الانتخابات المحلية بعد أن كانت 0.2 بالمائة. فعندما توفر الامكانيات وعندما تتوفر الإرادة السياسية، يمكن الوصول إلى أهداف ذات بال. وبيّنت أن المرأة في حاجة أيضا إلى أن تكون مؤهلة وأكثر كفاءة. وبين الوفد الفلسطيني أن المرأة في حاجة أيضا إلى أن تمكّن نفسها بنفسها، وأن المسألة ليست مجرد مسألة إرادة سياسية. وقد سنّت الكويت تشريعا ضد التمييز، وتوجد الآن صلب البرلمان الكويتي أربع نساء تم انتخابهن. كما طالب الوفد أن يشير التقرير إشارة خاصة إلى الوضعية المتردية للمرأة الفلسطينية. وعقب الوفد الجزائري على ما تم إحرازه من تقدم في اتجاه النهوض بمساواة المرأة من خلال إلغاء الحكومة في المدة الأخيرة قانونا كان يمنع المرأة المطلقة من طلب البقاء في المسكن ومن خلال مطالبة مطلقها أن يدفع لها النفقة. كما أن التشريع الجديد يعترف للطفل من أم جزائرية وأب مجهول بالجنسية الجزائرية.

ووافقت الموقرة آزان على أن تشير إشارة خاصة إلى الوضعية المتردية للمرأة الفلسطينية في قسم التقرير الذي يتحدث عن المرأة في حالات النزاعات المسلحة، واقترحت دعوة نساء فلسطينيات للحديث عن تجاربهن إلى أعضاء الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

وتم اعتماد المقرر والتقرير

(ج) مجموعة الدراسة الخاصة المعنية بحوار الثقافات والأديان: الموقرة سونيا سنفونا Sonia Sanfona (البرتغال).

استهلّت الموقرة سونيا سنفونا Sonia Sanfona كلمتها بأن ذكرت أنه عَقِبَ ما أحرزه التقرير الأول من نجاح واعتماد “برنامج فاس”، تقرر أنه ينبغي لمجموعة الدراسة الخاصة هذه أن تواصل أعمالها صوب البناء على الحوار عبر التسامح والتفاهم المشترك، والتركيز على ما لدينا من خصائص مشتركة. وقد اجتمعت

مجموعة الدراسة الخاصة في روما في شهر مارس /أذار للنقاش بشأن الحوار بين الأديان. وهناك استقبل البابا بينيديكت السادس عشر Benedict XVI وفداً، والتقى المشاركون في الاجتماع الكاردينال تارتشيزيو برتوني Tarcisio Bertone ، كاتب الدولة للفاثيكان ، وقابلوا بعد ذلك أسقف أسيزي المنسنيور دومينيكو سورنتينو Domenico Sorrentino. وتحت سامي إشراف مجموعة الدراسة الخاصة هذه ، تم إقرار اليوم المتوسطي الذي يحتفل به عبر المنطقة يوم الحادي والعشرين من مارس/أذار من كل سنة. وعلاوة على ذلك تم إحداث جائزة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ، وقد تم إسنادها أول مرة للأركسترا الفرنسية بقيادة فيليب بلندر Philippe Bender سنة 2008 . كما أن المجموعة الدراسة الخاصة التقت البرلمان المغربي بهدف إقامة شبكة متوسطة للصحافيين من أجل التعاون بشأن تصور وسائل الإعلام. أخيراً أعلنت أن مجموعة الدراسة الخاصة قد حررت رسالة التزام تتعهد الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بمقتضاها بالنهوض بالحوار بين الثقافات وبين الأديان من خلال برلمانات كل بلد من البلدان - بما في ذلك برلمانات الشباب- وبأن تدعو إلى نقاش شامل حول الموضوع صلب برلماناتها الوطنية. وفي هذا الغرض ، شددت الموقرت سنقونا على أهمية أن نقترب من الشباب، وأن نعلمهم احترام التنوع والتسامح . وجدد مشروع المقرر تأكيد النقاط السابقة كما دعا إلى القيام لاحقاً ببحوث بشأن دور الدين في منطقة البلقان.

النقاش:

شدد الوفد الفلسطيني على ما تشهده الحرية الدينية في فلسطين من تضحيات ورأى أن التقرير ينبغي أن يتضمن الإشارة إلى ذلك وأن يحيل كذلك على معالمها التاريخية ، ولا سيما في ضوء ما صرح به الناطق باسم الكنيسة ، صاحب السعادة روفين ريفلين Reuven Rivlin عندما أكد خلال حوار مع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط التعبير عن أمله في أن تكون إسرائيل دولة يهودية . واقترح الوفد السلوفيني أن يتولى تنظيم منتدى بجامعة أروميد ، في أقرب وقت ممكن ، حيث يمكن مناقشة موضوع الحرية الدينية وحرية الدخول إلى

الأماكن المقدسة لغرض العبادة . و أشار الوفد الأردني إلى أنه علاوة على تدمير المعالم التاريخية الدينية في فلسطين، فإن المدارس أيضا قد دُمرت . ورأى الوفد التونسي أنه إذا ما أشرنا إلى الأصولية المتمثلة في جعل إسرائيل أكثر يهودية ، فإن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ستكون قد زاعت عن أهدافها المتمثلة في التقريب بين الأديان وأنه من الأهمية بمكان التذكير بأن في إسرائيل أناسا يروجون للسلام.و أكدت الموقرة سنفونا أنه من المهم النظر في موضوع حرية الدخول إلى الأماكن الدينية والحفاظ عليها ، ولكن ينبغي القيام بذلك العمل بصرف النظر عن الجنسية أو الدين . ومن المنظور التربوي، ينبغي أن يكون لكل فرد كامل الحق في الحصول على التعليم والمعرفة حتى يتمكن من إقامة حياته على التعلم مدى الحياة. وهذه الجمعية مسؤولة عن دعوة مختلف الحكومات وتشجيعها على أن تجعل الحصول على التعليم كونيا. ولا ترى الموقرة سنفونا أنه من المناسب الإشارة على وجه التخصيص إلى الوضع في فلسطين نظرا إلى أن هنالك بعثة لتقصي الحقائق زارت المنطقة وأن هنالك مشروع تقرير بشأن ما توصلت إليه من نتائج.

وتم اعتماد المقرر والتقرير.

أكدت الموقرة أزكين أزان أن الوفد قد وافق على التعجيل بدعوة حكوماتنا إلى النقاش بشأن الحوار بين الثقافات وبين الأديان من خلال رسالة التزام . وقد وقعت على رسالة الالتزام التي حررها الوفد البرتغالي لهذه الغاية الوفود الحاضرة في الاجتماع وهي التالية: الجزائر ، الأردن ، ليبيا ، مالطا ، البرتغال، صربيا ، سلوفينيا، جمهورية مقدونيا ، يوغسلافيا سابقا، وتركيا.

الأهداف الرئيسية للجنة الدائمة الثالثة وتواريخ أعمالها بالنسبة إلى سنة 2010.

بعد ذلك تولت الموقرة أزان تقديم المقترحات المتعلقة بنشاط اللجنة سنة 2010:

- تشكيل مجموعة دراسة خاصة تُعنى بالحوار بين الأديان في

البلقان ؛

- تكميل التقرير حول المرأة في موقع اتخاذ القرار في حوض البحر الأبيض المتوسط؛

- إمكانية تنظيم جلسة استماع جديدة مع خبراء من مختلف الدول للتعرف على ما يرونه من آفاق بشأن وضعية المرأة في المتوسط؛

- إمكانية عقد اجتماع لمجموعة دراسة خاصة ، بالاشتراك مع اللجنة الدائمة الأولى حول موضوع الهجرة لمناقشة قضية الهجرة القسرية على نحو أكثر تعمقاً؛

وهذا مشروع روزنامة اللجنة الدائمة الثالثة لسنة 2010:

. فبراير/شباط 2010- سوريا: اجتماع مشترك بين عدد من مجموعات الدراسة الخاصة (يؤكد لاحقاً)؛

. مارس/أذار- نيس، فرنسا: اجتماع مشترك لعدد من مجموعات الدراسة الخاصة؛

. يونيو/حزيران 2010- صربيا : الاجتماع الخامس للجان الدائمة .

وأخيرا ذكر نائب رئيس اللجنة الدائمة الثالثة الوفود أن الدورة الرابعة للجمعية العمومية ستعقد يومي 23-24 أكتوبر/ تشرين الأول في إسطنبول، تركيا، وذلك بالتوازي مع الاجتماع الأول للأمانات العامة للدول الأعضاء في الجمعية العمومية يوم الخامس والعشرين .

التقرير المالي والميزانية المقترحة لسنتي 2010-2011

جدد الأمين العام للمندوبين الحاضرين في الاجتماع المشترك للجان الدائمة ما قد سبق أن فسرهُ للمكتب خلال اجتماعات الأيام السابقة حول العجز الذي تشكو منه ميزانية الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض سنة 2009 ويقدر بـ 25 ٪ ، كما قدم

مقترحه بشأن ميزانية سنتي 2010-2011 و تُقدَّر بـ 910.000 يورو في السنة. وبين أن الميزانية الأولى لانطلاقة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط قد تم ضبطها بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الأوروبي على أساس أن تكون لها سكرتارية تقتصر على كاتب عام ومساعد إداري وسائق، ثم إن الدكتور بيازي Piazzzi بدوره قد أعاد ضبط تلك الميزانية بطلب من المكتب في مارس / آذار 2007 بحيث تتضمن نواة من الموظفين من ضمنهم مساعد خاص، وضابط صحافة وضابط لشؤون الجمعية، حتى يكون قادرا على مدّ الجمعية عند انطلاقتها ، بقدر أدنى من الدعم لانطلاق أنشطتها. والآن ، ونظرا إلى أن الميزانية محدودة، فإن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لم تكن قادرة على أن تدفع لموظفيها أية مساهمات في الضمان الاجتماعي، وفي صناديق التأمين على المرض أو صناديق التقاعد ، وعلاوة على ذلك فإن سيارة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط قد بيعت. وبعد ثلاث سنوات من العمل ، لا تستطيع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تعمل باعتبارها منظمة دولية بآتم معنى الكلمة. وهي تعتمد حولا مخصصة لصرف رواتب العاملين بها حتى تصل إلى نهاية كل سنة مالية . كما أشار إلى أنه لم تبق أية أموال احتياطية ، وأن إسرائيل لم تدفع معلوم مساهماتها مدة ثلاث سنوات ، وأن بلدين ما زالا لم يدفعوا معلوم اشتراكهما السنوي ، والنتيجة في النهاية أن الأمانة العامة بدأت عملها هذه السنة المالية بميزانية منقوصة بمائة ألف يورو (تقريبا، 25 ٪) . وأعلم الأمين العام المشاركين بزيارته إلى الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، حيث درس الميزانية الجديدة المقترحة للسنتين 2010-2011 تماشيا مع الخطوط التوجيهية للجنة الدولية للخدمة الاجتماعية الخاصة بالمنظمات الدولية، والتي يجب على الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تحترمها ، وفقا لأحكام أدواتها القانونية الخاصة .

وتجابه الأمانة مصاريف شهرية مرتفعة للغاية تُصَرَّف للخدمات ، وصيانة التقنيات الإعلامية IT تظل خطرة ، وللجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط فاتورة هاتف مرتفعة للغاية مردها معاليم الاشتراك العالية عند تسويغها (بمبلغ يورو 2.5K في الشهر). وأشار إلى الميزانية التي تحتاج إليها هي في حدود 800.000 يورو في السنة 65 ٪ منها تصرف لدفع رواتب الموظفين و مساهمات التقاعد والتأمين . أما البقية فتصرف في مايلي: الدعم الخارجي للمؤتمرات استنساخ الوثائق وترجمتها ، السفر وصيانة بناية الأمانة. كما تتضمن الميزانية هامش مرونة بـ 5 ٪ اعتبارا لتقلبات سعر الصرف (بين اليورو والدولار). واخذا بعين الاعتبار مساهمات لتكوين رصيد احتياطي طوال حقبة مدتها أربع سنوات، فإن إجمالي الميزانية المطلوبة للسنتين يُقدَّر بـ 910.000 يورو، يتوزع إلى المساهمات التي توظف على كل دولة عضو (باستثناء فلسطين التي تم إسقاط دفعها معلوم الاشتراك في العضوية). أخيرا ، أضاف الدكتور بيازي أن الميزانية الجديدة غير قابلة للتفاوض نظرا إلى أنها قائمة على احتساب التكاليف الحقيقية كما تم صرفها شهريا وخلال سنة 2008 و النصف الأول من 2009. وتم توزيع الجدول مع مبالغ المساهمات الجديدة بحسب البلدان، وساند جميع المشاركين تقرير الأمين العام مساندة تامة ووافقوا على أن ذلك الترفيع كان ضروريا ، مثما سبق أن قرر ذلك جزئيا من حيث المبدأ في شهر نوفمبر / تشرين الثاني.

الالتزام بخطة لـ "التحسيس والتواصل" : التعريف بالجمعية البرلمانية في الأوساط الإعلامية ولدى جميع أصحاب المصلحة .

قدم الموقر جورج فيلا George Vella (مالطا) نيابة عن الموقر جسموند موغليت Jesmond Mugliett (مالطا) ، صورة عامة عن عمل مكتب الاتصالات التابع لسكرتارية الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط حتى الآن . وشدد على تزايد المنافسة في مجال الإعلام في مجتمع اليوم؛ وأن إحداث تأثير إعلامي ليس بالأمر

السهل. ولذلك قررت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط القيام باتصالات مع البرلمانات الوطنية والمجتمع المدني ، ولكن ذلك بقي في خطواته الأولى . غير أن على عاتق الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مسؤولية القيام بربط قنوات الاتصال مع الخارج كما تفعل وفودنا الوطنية، ولذلك فإن عملنا ينبغي أن لا يتوقف عند هذا الحد . فالوفود الوطنية هي القوى المحركة الدافعة من وراء الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. وهي الجسر الرئيسي الذي يربط بين الجمعية والمؤسسات الوطنية والمحلية ، وينشئ عملية تواصل في الاتجاهين وقناة للتفاعل . وتحتاج الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إشراك برلماناتنا الوطنية. وسيتم التطرق إلى هذا المسألة بمناسبة الاجتماع الأول للأمناء العامين للجمعيات الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط التي ستعقد في إسطنبول . كما أننا في حاجة إلى مد قناة اتصال مع الحكومات. أما فيما يتعلق بنافذة اتصالاتنا ، فإن جوهر الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط يكمن في تحقيق الرفاه للمواطنين المتوسطيين . ويجب إن تكون هذه الرسالة بارزة على جميع مستويات عملنا وفي جميع الأوقات. فالمواقع على الشبكة العنكبوتية هي صفحات الاتصال البينية ، ولكن تظل الإنترنت تقسمنا ، لأنها غير متوفرة لدى جميع الناس . إن التنافس من أجل الحصول على فضاء في وسائل الإعلام قد بلغ درجات غير مسبوقة . وقد أصبح من الصعوبة بمكان النفاذ إلى الصحافة العالمية ولكن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تكسب ببطء الموقع الذي هي به جديرة. غير أننا نحتاج لمواصلة تحسين هذه المبادرات إلى تخصيص ميزانية أكثر ملائمة لمقتضيات الحال . ويمكن وضع برنامج دراسات عليا للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لفائدة الأكاديميين الشبان الذين يريدون التركيز على القضايا الإقليمية، ولكن الأمر يحتاج إلى أموال . أخيرا ذكر الموقر فيلاً أن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط قد شرعت في السعي من أجل الحصول على صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أعلم الأمين العام المندوبين أنه ، بطلب من نائب الرئيس السيناتور فرننتشسكو ماريا أموروزو Francesco Maria Amoruso (إيطاليا) ، تم تقديم مقترح أمام البرلمان الإيطالي ليتم بموجبه إقرار يوم البحر الأبيض المتوسط بصفة رسمية.

أما فيما يتعلق بجائزة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ، فقد طلب الدكتور بيازي Piazzì من الوفود أن تُقترح أسماء شخصيات يمكن إدراجها ضمن لائحة المترشحين المحتملين. كما شجع الأعضاء على تنظيم حفلات تسليم للجوائز كل في بلاده للمساهمة في جعل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أكثر بروزاً.

شكرت الموقرة أزان كلا من البرلمان والوفد البرتغاليين على التنظيم الرائع ، كما شكرت المشاركين على مساهماتهم و أمانة الجمعية البرلمانية والمترجمين على ما قاموا به من عمل شاق ومن دعم ومساندة طوال أيام الاجتماع الثلاثة.

وتم الإعلان عن رفع الجلسة.